كلمة رئيس مجلس إدارة مجموعة الدار العقارية

نمو تحوليّ

”نواصل التوسع والتقدم بخطوات سريعة وتحقيق المزيد من النمو وتعزيز الأرباح مستندين إلى نموذج أعمالنا المتوازن وعالي الكفاءة، مع إعادة توزيع رأس المال وتوظيفه بفعالية لاغتنام الفرص الجديدة.“

حقّقت الدار العقارية أداءً مالياً وتشغيلياً متميزاً خلال العام 2021 مدفوعةً باستراتيجيتها الطموحة وعلاقتها الوثيقة بمجتمعاتها، مما أسهم في تسريع خططها للتوسع والتحول والنمو.

على صعيد النتائج المالية، ارتفع صافي الربح بنسبة 21% خلال العام 2021 ليصل إلى 2.33 مليار درهم إماراتي، الأمر الذي دفع مجلس الإدارة إلى التوصية بتوزيعات أرباح نقدية على المساهمين بقيمة 0.15 درهم إماراتي للسهم، وذلك تماشياً مع سياسة توزيع الأرباح الجذابة والتصاعدية في الشركة والرامية إلى تحقيق معدل نمو سنوي مركب لعشر سنوات بنسبة 11% تأكيداً لالتزامنا الراسخ بتوفير عوائد مستدامة لمساهمينا.

واكتسبت إنجازاتنا خلال العامين الماضيين أهمية خاصة كوننا تمكنا من تحقيقها في ظروف استثنائية وفي ظل الجائحة العالمية وما تخللها من تحديات تأثر بها الأفراد والشركات ولم تستثنِ أياً من القطاعات الاقتصادية. لكن فرق العمل في الدار تصدّت للجائحة بالكثير من المرونة والتفهم والقدرة على التكيف، فلم يدخر موظفونا أي جهد لضمان استمرارية الأعمال ومضي الشركة قدماً على مسار التقدم والنمو والازدهار، والاستمرار في لعب دورها الحيوي كمحفز أساسي وداعم لجميع أصحاب المصلحة في مجتمعاتنا، من مستأجري وحداتنا العقارية وصولاً إلى طلاب مدارسنا.

وقد استلهمنا من النموذج الريادي والطموح الذي قادته أبوظبي في مواجهة التحديات العالمية، وبفضل التوجيهات والإجراءات الحكومية الحازمة، شهدنا استجابة استثنائية لمواجهة الجائحة وتحدياتها، ورؤية مدروسة للمضي قدماً في رحلة التعافي عبر برنامج شامل لتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية مما رسّخ مكانة الإمارة كإحدى أفضل وجهات العالم للعيش والاستقرار ومزاولة الأعمال.

ومن أبرز البرامج الاقتصادية الشاملة التي أطلقتها دولة الإمارات خلال العام 2021 سلسلة "مشاريع الخمسين" التي تضم مجموعة واسعة من المشاريع والمبادرات التنموية والاقتصادية الرامية إلى تسريع مسيرة تقدم ونمو دولة الإمارات وترسيخ موقعها المحوري كوجهة متميزة تستقطب نخبة المواهب والمستثمرين. كما أصدرت الدولة مجموعة من التعديلات التشريعية المرتبطة بتنظيم ملكية الشركات لجذب وتسهيل الاستثمار وتأسيس الشركات، وفي الوقت نفسه وضع ضمانات قانونية تدعم تطبيق أفضل ممارسات الحوكمة والملكية الفكرية. وفي الإطار نفسه وتماشياً مع مبادئ الانفتاح والتسامح والتعايش في دولة الإمارات العربية المتحدة، أُدخلت تعديلات جديدة على قانون الأحوال الشخصية تعكس التنوع الثقافي لسكانها.

وتماشياً مع قيمنا ونهجنا القائم على مواكبة ظروف بيئة عملنا ومساندة مجتمعاتنا، تحرص الدار على دعم رؤية الدولة وتطلعاتها وأهدافها الطموحة من خلال التزامها بتوظيف وتدريب 1000 مواطن إماراتي بحلول عام 2026. وفي السياق نفسه، وبينما نواصل تنمية وتوسيع منصات أعمالنا، يظل تركيزنا منصباً على تحقيق رؤيتنا الطموحة لبناء اقتصاد مستدام قائم على التكنولوجيا، ويوفر الفرص المجزية للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات بمختلف أحجامها. ومن هذا المنطلق، يقدم مجلس إدارة الدار دعمه الكامل لبرامج التكنولوجيا والاستدامة في الشركة، بما يضمن دمج آلية شاملة للقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في كل جانب من جوانب استراتيجية الشركة وعملياتها. ونثق بأهمية هذا النهج ودوره المحوري في ترسيخ علاقاتنا مع جميع أصحاب المصلحة، إلى جانب دعم المبادرة الاستراتيجية لدولة الإمارات لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050.

وقد خوّلنا هذا المزيج القوي والفريد بين قوة الأداء المالي والخبرة وشبكات الأعمال الواسعة وسوقنا الرئيسي المزدهر، أبوظبي، إنجاز تحوّل نوعي لافت. ونواصل التوسع والتقدم بخطوات سريعة وتحقيق المزيد من النمو وتعزيز الأرباح مستندين إلى نموذج أعمالنا المتوازن وعالي الكفاءة، وإعادة توزيع رأس المال وتوظيفه بفعالية لاغتنام الفرص الجديدة.

في الختام، أتوجه بالشكر والتقدير إلى جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم مستثمرونا وشركاؤنا وعملاؤنا وجميع المقيمين في مجتمعاتنا، والشكر موصول أيضاً إلى موظفينا لتفانيهم المستمر وإسهاماتهم القيّمة في رحلة نمونا، وأتطلع بعين التفاؤل والأمل لكل ما سيحمله لنا المستقبل من فرص وإنجازات مثمرة.

معالي محمد خليفة المبارك
رئيس مجلس إدارة الدار العقارية